

عنوان المقال: الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية - دراسة تحليلية لميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2014-2018)

بن خزناني أمينة¹* قايدي بومدين²

تاريخ الاستلام: 2020/01/15 : تاريخ القبول: 2020/02/03: تاريخ النشر: 2020/06/30

¹أستاذ محاضر "أ" بجامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، عضو مخبر دراسات اقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة LEZINRU جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
²طالب دكتوراه بجامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، عضو مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية LERDR جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

الملخص:هدفت هذه الورقة البحثية إلى توضيح دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، التي تعتبر بديل بعد الانخفاض الذي عرفته أسعار البترول الذي يعتبر مورد هام للميزانية العمومية. لذا سعت الجزائر إلى الإصلاحات الجبائية لغرض زيادة حصيلة الجباية المحلية من خلال إصلاحات 2016، وقد حاولنا معرفة تطور الحصيلة الجبائية وقدرتها في تغطية النفقات العمومية من خلال الدراسة التحليلية التي قمنا بها لميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة 2014-2018، وقد خلصنا إلى جملة من النتائج من بينها: أن حصيلة الجباية المحلية عرفت تطور ايجابي بعد الإصلاحات مما جعلها تشكل مورد هام من موارد الميزانية العمومية، وبرزت أهميتها من خلال تغطيتها للنفقات العمومية حيث تجاوزت تغطيتها لنصف النفقات العمومية لبلدية برج بوعريريج خلال فترة الدراسة.
الكلمات المفتاحية: الجباية المحلية، الميزانية العمومية، بلدية برج بوعريريج
تصنيف JEL: M48. H20

Abstract:

This research paper aims to clarify the role of local collection in financing the budget of local groups, which is considered an alternative after the decline in oil prices, which is an important resource for the balance sheet. Therefore, Algeria sought tax reforms for the purpose of increasing the outcome of local levy through the 2016 reforms, and we tried to know the evolution of the tax revenue and its ability to cover public expenditures through the analytical study that we conducted for the municipality of Bordj Bou Arreridj during the period 2014-2016, and we have concluded a number of results:

including: that the outcome of the local levy has witnessed a positive development after the reforms, which made it an important resource for the balance sheet resources, and its importance emerged through its coverage of public expenditures, as its coverage exceeded half of the public expenditures of the municipality of Bordj Bou Arreridj during the study period.

Keywords: local collection, balance sheet, municipality of Bordj Bou Arreridj

Jel Classification Codes: H20 .M48

*الكاتب المسؤول: بن خزناني أمينة الايميل: amina.benkheznadji@univ-bba.dz

مقدمة

في ظل انخفاض أسعار البترول والذي يعد ريعه مورد مهم من موارد تمويل الميزانية العمومية، بات على الدولة البحث عن موارد بديلة، من بينها الاعتماد على الجباية المحلية كمورد بديل لتمويل ميزانية الجماعات المحلية وتخفيف الثقل على ميزانية الدولة لذا سعت الجزائر بعد سنة 2016 إلى القيام بالعديد من الإصلاحات لأجل رفع من تحصيلات الجباية المحلية، على اعتبار ولاية برج بوعريريج من الولايات النشطة اقتصاديا ولكونها قطب صناعي، بالتالي فإن حصيلتها من الجباية المحلية يمكن أن تساهم في تغطية نفقاتها. لذا سنحاول خلال هذه الورقة البحثية توضيح دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية من خلال تحليل ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة 2014-2018

- إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يتبادر إلينا التساؤل الرئيسي التالي:
 - ما دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية لولاية برج بوعريريج؟
 - على ضوء الإشكالية الرئيسية تنبثق لدينا التساؤلات الفرعية التالية:
 - ماهية الجباية المحلية؟
 - هل توجد إصلاحات في النظام الجبائي الجزائري؟
 - هل يوجد تطور في حصيلة الجباية المحلية لبلدية برج بوعريريج خلال فترة الدراسة؟
 - كيف ساهمت الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية برج بوعريريج؟
 - ولمعالجة الإشكالية المطروحة سلفا ننطلق من الفرضيات التالية:
 - بعد انهيار أسعار البترول سعت الجزائر إلى إصلاحات جبائية؛
 - هناك تطور إيجابي في حصيلة الجباية المحلية لبلدية برج بوعريريج؛
 - تعتبر الجباية المحلية مورد هام من موارد الجباية المحلية لبلدية برج بوعريريج؛
 - ساهمت الجباية المحلية بشكل كبير في تمويل نفقات بلدية برج بوعريريج.
 - أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها وذلك نظرا للدور التي باتت تلعبه الجباية المحلية في مختلف اقتصاديات العالم، وكذلك أهمية إعداد ميزانية الجماعات المحلية وتحديد مواردها ومساهمة الجباية المحلية فيها، خاصة وأن الدراسة أسقطت على ميزانية بلدية برج بوعريريج التي تعد منطقة صناعية حيوية وبالتالي فإن الحصيلة الجبائية بها مرتفعة مقارنة بمناطق أخرى.

- حدود الدراسة: تتمثل حدود دراستنا الزمنية الفترة 2014-2018 وهي الفترة التي شهدت تقلبات في أسعار البترول وبالتالي إجراءات التقشف، أما الحدود المكانية فتمثلت في ميزانية بلدية برج بوعريريج ومساهمة الجباية المحلية فيها.

- منهج الدراسة: حتى تستوفي الدراسة حقها من التحليل والتدقيق، وتسليط الضوء عليها للتمكن من بلورة تصور يساعد على الإحاطة بالإشكالية الرئيسية والتأكد من الفرضيات الموضوعية سلفا، سنستخدم المنهج الوصفي وذلك من خلال المسح المكتبي لتغطية الجانب النظري للدراسة، وكذلك المنهج المقارن لمقارنة الحصيلة الجبائية ومساهمتها في الميزانية المحلية لبلدية برج بوعريريج من خلال فترات مختلفة أما المنهج التحليل فسنعتمده للمقارنة بين مختلف المعطيات.

1. المحور الأول: هيكل الجباية المحلية في الجزائر

يأتي المحور الأول من هذه الورقة البحثية من أجل إلقاء الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالجباية المحلية والجماعات المحلية.

أولا: ماهية الجباية المحلية

تعتبر الجباية المحلية أحد أهم أعمدة النظام المالي، نظرا لأهمية مردوديتها مقارنة مع باقي وسائل التمويل من جهة، ومن جهة أخرى لكونها وسيلة لتوجيه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية داخل الهيئة المحلية.

1- تعريف الجباية المحلية:

يقصد بها مختلف الضرائب والرسوم التي تمول خزينة الجماعات المحلية (الولاية والبلدية)، كما اعتبرت على أنها الضرائب التي تقوم حكومات الولايات والبلديات بفرضها. (حجازي، 2004، صفحة 112) فالمقصود بهذه الجباية أن تكون للجماعات المحلية (الولاية والبلدية) نظام جباية مخصص ومنفصل عن النظام الجبائي للدولة، تخصص إيراداته وتوزع بحرص معينة فيما بينها. (زيرمي وبن عومر، 2013، صفحة 212)

2- خصائص الجباية المحلية في الجزائر:

تتحدد أهم خصائص الجباية المحلية في الجزائر عن طريق ما يلي: (زيرمي وبن عومر، 2013، صفحة 226)

أ- من حيث سلطة تحديد وعاء الضريبة: حمل المشرع الجزائري البلديات مسؤولية تعبئة الموارد المالية الخاصة، أما الضرائب والرسوم المحلية، ومداخيل ممتلكاتها والإعانات.

ب- من حيث سلطة تقدير معدل الضريبة: تقوم الدولة بموجب القوانين بتحديد كل أنواع الضرائب وأوعيتها، سواء تلك التي تعود حصيلتها كلياً أو جزئياً للجماعات المحلية، حيث إن هذه الأخيرة لا تتمتع بأية حرية من ناحية تحديد الوعاء الضريبي أو فرض ضرائب معينة، بينما تمنح للمجالس الشعبية البلدية سلطة فرض رسوم بموجب مداولات تتم المصادقة عليها من طرف السلطة الوصية.

ج- من حيث تحصيل الضرائب المحلية: تقوم الدولة بجباية كل الضرائب من جهة، ومن ثم توزيعها وتحويلها إلى مختلف الهيئات المحددة والبلديات المعنية من جهة ثانية، وليس من صلاحيات البلديات متابعة التحصيل أو متابعة المتخلفين عن الدفع، في حين تتمتع البلديات بسلطة تحصيل بعض الرسوم بطريقة مباشرة، لكون هذه الرسوم تدفع مقابل خدمات أدتها لمكلفها، كما أن عملية توزيع الموارد الجبائية على مختلف البلديات يتم عن طريق هذه المصالح التابعة مباشرة للدولة (وزارة المالية) وليس للبلديات أية سلطة للطعن أو الرفض.

د- تقسيم الضرائب: تحدد الدولة نسب توزيع حصيلة الضرائب بينها وبين الجماعات المحلية، كما تحدد المعايير المتبعة في توزيع موارد الصندوق المشترك للجماعة المحلية، وتشرف على إدارة الصندوق من خلال المجلس التوجيهي الذي يرأسه وزير الداخلية والجماعات المحلية أو ممثله.

3- مفهوم الضريبة والرسم:

- مفهوم الضريبة: تعددت التعاريف المقدمة للضريبة واختلفت باختلاف وجهات النظر إليها إلا أنه يتفق بأنها "اقتطاع نقدي تفرضه الدولة بواسطة هيئاتها الخاصة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بشكل إجباري ونهائي وبدون مقابل تمويل النفقات العامة" (بن خزناسي، 2019، صفحة 8)

- مفهوم الرسم: بأنه اقتطاع نقدي يمول الخزينة العامة للدولة، ويدفع من كل شخص يكون بحاجة إلى خدمة مقدمة من طرف الدولة ولأن هذه الخدمة تعود عليه بالنفع الخاص، وهو ثابت ومحدد مسبقاً. (بن خزناسي، 2019، صفحة 15)

مما سبق يمكن القول أن الفرق بين الضريبة والرسم هو أن الرسم يكون مقابل خدمة أو منفعة خاصة عكس الضريبة أين يكون النفع عام.

4- نظام الجماعات المحلية في الجزائر:

تعرف الجماعات المحلية على أنها: "المناطق المحددة جغرافيا والتي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين، تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية". (الشيخلي، 2001، صفحة 20)

نص الدستور الجزائري في المادة السادسة عشر منه على أن الجماعات المحلية هي البلدية والولاية، والبلدية هي الجماعة القاعدية. (القانون رقم 01-16، 2016)

أ- البلدية: عرفها قانون البلدية 10/11 في المادة الأولى منه بأنها "الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون". (القانون رقم: 10-11، 2011) وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتمهينة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين.

ب- الولاية: هي "الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة. وتساهم مع الدولة في إدارة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون". (القانون رقم: 07-12، 2012)

2. المحور الثاني: هيكل الجباية المحلية في الجزائر:

يلزم المشرع الجزائري الأشخاص بأداء واجباتهم الضريبية والمتمثلة في أداء المكلف مبلغ الضريبة أو الرسم، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

أولا- الضرائب المباشرة:

تسري الضرائب المباشرة على القيمة التي يحققها المكلف من الدخل أو ما يملكه من الثروة وتقدير قيمة العناصر الخاضعة.

1- الرسم على النشاط المهني: حسب نص المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة تنص على أن هذا الرسم يستحق بصدد: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2019)

- الإيرادات الإجمالية التي يحققها المكلفون بالضريبة الذين لديهم في الجزائر محلا مهنيا دائما ويمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح غير التجارية؛

- رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو الضريبة على أرباح الشركات.

يؤسس الرسم على حسب نص المادة 219 من ق.ض.م على المبلغ الإجمالي للمداخيل المهنية الإجمالية أو رقم الأعمال خارج الرسم على القيمة المضافة، مع الأخذ بعين الاعتبار التخفيضات المقدرة بـ30%، 50% و75% المنصوص عليها في المادة 219. وتوزع حصيلته كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول (1): توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني

المجموع	ص م ج محلية	حصة البلدية	حصة الولاية	الرسم على النشاط المهني
2%	0.11	1.30	0.59	المعدل العام
3%	0.16	1.96	0.88	المعدل الخاص بالمحروقات
1%	0.05	0.66	0.29	المعدل المخفض للإنتاج

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2019.

2- الرسم العقاري: ينص قانون الضرائب المباشرة على نوعين من الرسوم العقارية:

أ- الرسم العقاري على الملكيات المبنية: يؤسس رسم عقاري على الملكيات المبنية الموجودة فوق التراب الوطني، باستثناء تلك المعفية من الضريبة صراحة من الرسم، وذلك حسب المادة 248 من ق.ض.م كما تخضع للرسم العقاري على الأملاك المبنية الأملاك التالية: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2019)

- المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتجات؛
- المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ ومحطات السكك الحديدية ومحطات الطرقات، بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات وورشات الصيانة؛
- أراضي البنائات بجميع أنواعها والقطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها ولا يمكن الاستغناء عنها؛

- الأراضي غير المزروعة والمستخدمة لاستعمال تجاري أو صناعي كالورشات وأماكن إيداع البضائع وغيرها من الأماكن من نفس النوع، سواء كان يشغلها المالك أو يشغلها آخرون مجانا أو بمقابل.

يحسب الرسم بتطبيق المعدلين المبينين أدناه على الأساس الخاضع للضريبة: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2019)

- الملكيات المبنية بأتم معنى الكلمة: 3%.
- الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية:

- 5% عندما تقل مساحتها أو تساوي 500 م².
- 7% عندما تفوق مساحتها 500 م² وتقل أو تساوي 1000 م².
- 10% عندما تفوق مساحتها 1000 م².

ويتم توزيع مبلغ الرسم العقاري على الملكيات المبنية المحصل كليا على البلدية المعنية.

ب- الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية: يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها، باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة وتستحق بالخصوص على: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2019)

- الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير؛
- المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق؛
- مناجم الملح والسبخات؛
- الأراضي الفلاحية.

يحسب الرسم بعد أن يطبق على أساس الضريبة بنسبة 5% بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق غير العمرانية.

● بالنسبة للأراضي العمرانية تحدد نسبة الرسم كما يلي: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2019)

- 5% عندما تكون مساحة الأراضي أقل من 500 م² أو تساويها.
- 7% عندما تفوق مساحة الأراضي 500 م² وتقل عن أو تساوي 1000 م².
- 10% عندما تفوق مساحة الأراضي 1000 م².
- 3% بالنسبة للأراضي الفلاحية.

ويتم توزيع مبلغ الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية المحصل كليا على البلدية المعنية.

3- رسم التطهير أو رفع القمامات المنزلية: يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيما مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية، حيث يؤسس هذا الرسم سنويا باسم المالك أو المنتفع، ويحدد مبلغ الرسم كما يلي: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2019)

- ما بين 1000 و1500 دج على كل محل ذي استعمال سكني.
- ما بين 3000 و12.000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه.

- ما بين 8000 دج و23.000 دج على كل أرض مهيأة للتخميم والمقطورات.
- ما بين 20.000 دج و130.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي، أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه. وتحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية وبعد استطلاع رأي السلطة الوصية.

ويتم توزيع مبلغ رسم رفع القمامات المنزلية المحصل كليا على البلدية المعنية.

- 4-** الضريبة الجزافية الوحيدة: تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، وتغطي زيادة علي الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني. (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2019)

يخضع لنظام الضريبة الجزافية: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،

2019)

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي مبلغ 30.000.000 دج.
- المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، والمؤهلون للاستفادة من دعم "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة".

يحدد معدل الضريبة الجزافية كما يلي:

- 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع؛
 - 12% بالنسبة لأنشطة الأخرى؛
- ويوزع ناتج الضريبة الوحيدة الجزافية كما يلي: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2019)

الجدول (2): توزيع الضريبة الجزافية الوحيدة

النسبة	الجهة
49.00%	ميزانية الدولة
0.5%	غرفة التجارة والصناعة
0.01%	الغرفة الوطنية لصناعة التقليدية
0.24%	غرفة الصناعة التقليدية والمهن
40.25%	البلديات
05.00%	الولاية
05.00%	الصندوق المشترك للجماعات المحلية

المصدر: المادة 282، من قانون الضرائب المباشرة لسنة 2019.

5- الضريبة على الأملاك (الثروة): يخضع للضريبة على الأملاك:(قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2019)

- الأشخاص الطبيعيين الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر.
- الأشخاص الطبيعيين الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر.

تخضع لإجراءات التصريح عناصر الأملاك التالية:(قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2019)

- الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية؛
 - الحقوق العينية العقارية؛
 - الأملاك المنقولة كالسيارات الخاصة وسفن الزهة وخيول السباق والطائرات...الخ.
- توزع مداخيل الضريبة على الأملاك: حسب النسب التالية:(قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2019)
- 60% إلى ميزانية الدولة.
 - 20% إلى ميزانية البلدية.
 - 20% إلى حساب الصندوق الوطني للسكن.

6- الضريبة على المداخيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية وغير المبنية: تدرج ضمن المداخيل العقارية المداخيل الناتجة عن إيجار العقارات المبنية أو أجزاء منها، وكذا المحلات التجارية أو الصناعية غير المجهزة بعنادها. وتخضع المداخيل المتأتية من الإيجار المدني لأملك عقارية ذات استعمال سكني للضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة:(قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2019)

- 7 % محررة من الضريبة، تحسب من مبلغ الإيجار الإجمالي، بالنسبة للمداخيل المتأتية من إيجار السكنات ذات الاستعمال الجماعي؛
 - 10% محررة من الضريبة، وتحسب من مبلغ الإيجار الإجمالي، بالنسبة للمداخيل المتأتية من إيجار المحلات ذات الاستعمال الفردي؛
 - 15% محررة من الضريبة، تحسب من مبلغ الإيجار الإجمالي، بالنسبة للمداخيل المتأتية من إيجار المحلات ذات الاستعمال التجاري أو المهني.
- يوزع حاصل الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الريع العقارية كما يلي:
- 50% لفائدة ميزانية الدولة؛

■ 50% لفائدة البلديات.

ثانيا- الضرائب غير المباشرة:

تعتبر الضريبة غير مباشرة إذا استطاع من يقوم بتوزيعها نقل عبئها إلى غيره، فيكون بمثابة الوسيط فقط وهذه الضريبة ليست لها صفة الثبات والاستقرار، ومن أنواع الضرائب غير المباشرة التي تحصل كليا لفائدة الجماعات المحلية هي:

1- رسم الذبح (الرسم الصحي على اللحوم): إن ذبح الحيوانات يخضع لرسم لفائدة البلديات ضمن الأشكال وتبعا للكيفيات المحددة من طرف القانون ويكون واجب الأداء على مالك اللحم أثناء الذبح وإذا كان هذا المالك ليس بتاجر وقام بالذبح بواسطة تاجر فإن هذا الأخير يكون مسؤولا تضامنيا مع المالك على دفع الرسم. ومن بين الحيوانات، مثلا: الخيليات، البقرات، الضأنات، ويحصل هذا الرسم بنسبة 100% لصالح خزينة البلدية. (قانون الضرائب غير المباشرة والرسم المماثلة، 2019)

2- الرسم على رخص العقارات: يؤسس لصالح البلديات رسم خاص على رخص العقارات: رخص البناء؛ رخص تقسيم الأراضي؛ رخص التهديم، وشهادات المطابقة والتجزئة والعمران. (مديرية الضرائب لولاية برج بوعريج، 2013، الصفحات 11-12) حيث يخصص عائده كليا للبلديات.

3- الرسم على الإشهار: يؤسس هذا الرسم على: الإعلانات والصفائح المهنية، ويكون عائدها كليا للبلديات.

4- رسم السكن: حسب المادة 41 من قانون المالية 2019 يؤسس رسم سنوي على السكن يستحق على المحلات ذات الطابع السكني أو المهني الواقعة في البلديات مقر الدائرة، ويحدد مبلغ الرسم السنوي على السكن كما يأتي: (قانون المالية، 2015)

- 300 دج و1200 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني والمهني الواقعة في جميع البلديات، باستثناء تلك المذكورة في النقطة التالية.

- 600 دج و2400 دج على التوالي بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني والمهني الواقعة في البلديات مقر الدائرة وكذا مجموع بلديات ولايات الجزائر وعنابة وقسنطينة ووهران.

يحصل هذا الرسم من مؤسسة سونلغاز عن طريق فاتورة الكهرباء والغاز حسب دورية الدفع. ويدفع ناتج هذا الرسم إلى الصندوق المكلف بإعادة الاعتبار للحظيرة العقارية.

5- الرسم على القيمة المضافة: يمثل الرسم على القيمة المضافة TVA، ضريبة غير مباشرة عامة للاستهلاك تخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي أو الحر، فهي يتحملها المستهلك النهائي الذي يعد المدين الفعلي لا الشرعي للضريبة، كما أن المدين

الشرعي لا يدفع سوى الفرق بين الرسم المحصل من العملاء والمدفوع للممولين (بن خزناجي،
2019، صفحة 42)

يحدد الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي 19%، بينما يحدد المعدل
المخفض بـ 9% (قانون الضرائب غير المباشرة والرسوم المماثلة، 2019) وبعد تحصيل هذا
الرسم عن طريق القبض يوزع حسب النسب التالية: (قانون الضرائب غير المباشرة والرسوم
المماثلة، 2019)

بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل:

- 75% لفائدة ميزانية الدولة؛
 - 10% لفائدة البلديات مباشرة؛
 - 15% لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
- أما بالنسبة للعمليات المحققة عند الاستيراد فتوزع كما يلي:
- 85% لخزينة الدولة؛
 - 15% لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

6- رسم الإقامة: تم تأسيسه على الشخص وعلى اليوم الواحد من الإقامة ولا يمكن أن
تقل عن 50 ديناراً على الشخص وعلى اليوم الواحد ولا تتجاوز 100 دج
على العائلة، غير أنه بالنسبة للمؤسسات الفندقية ذات علاقة نجوم وأكثر تحدد تعريفه
الرسم على الإقامة على الشخص وعلى اليوم الواحد كما يلي: (الأمر رقم 08-02، 2008)

- 200 ديناراً للفنادق ذات ثلاث نجوم؛
- 400 ديناراً للفنادق ذات أربع نجوم؛
- 600 ديناراً للفنادق ذات خمس نجوم؛

يتم توزيع مبلغ رسم الإقامة المحصل كلياً على البلدية المعنية.

7- رسم الحفلات: يؤسس لمصلحة ميزانية البلديات في المناطق التي تنظم فيها احتفالات
الأفراح، ويدفع مبلغ هذا الرسم بواسطة سند قبض مسلم من طرف البلدية للطرف الذي
قام بالدفع نقداً وذلك قبل بداية الحفل، وتحدد تعريفه الرسم كالتالي: (قانون رقم 2000-
06، 2000)

- من 500 إلى 800 دج عن كل يوم عندما لا تتعدى مدة الحفل الساعة السابعة مساءً؛
- من 1000 دج إلى 1500 دج عن كل يوم عندما تتعدى مدة الحفل الساعة السابعة
مساءً.

تحدد تعريفه الرسم من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي بموجب قرار بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي وموافقة السلطة الوصية.

3. المحور الثالث: النفقات العمومية

أولاً: مفهوم النفقات العمومية:

تعرف النفقات العمومية بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) (محرزي، 2008، صفحة 76) أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة، ووفقاً لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقات العمومية على أنها ذات أركان ثلاثة: (حشيش ورشدي، 1998، صفحة 148)

- مبلغ نقدي؛
- يقوم بإنفاقه شخص عام؛
- الغرض منه هو تحقيق نفع عام.

ثانياً: تقسيمات النفقات العمومية:

يقسم المشرع الجزائري النفقات العمومية للدولة إلى نفقات للتسيير ونفقات للاستثمار. (قايدى، 2016، صفحة 45)

1- نفقات التسيير: يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساساً من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب... الخ، هذا النوع من النفقات موجه أساساً لإمداد هيكل الدولة بما تحتاجه من أموال حق تتمكن من تسيير دوايب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة ما دامت أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية.

في الحقيقة يجب على السلطات التنفيذية أن تعمل على تخفيض نفقات التسيير، ما دامت أنها غير منتجة وأنها تدمير للثروة المحصل عليها عن طريق الضرائب وهذا حسب الكلاسيك يمكن أن ندقق التحليل نلاحظ أن الزيادة بالقيمة المطلقة لهذه النفقات لا يمكن تجنبه، فهي «تؤمّن» السير العادي لمختلف المصالح العمومية التي يجب أن تبقى وبصفة إجبارية مضمونة.

زيادة عدد الموظفين، ارتفاع حجم الأجور، عصرنة المصالح المدنية: هي عوامل شاركت في زيادة نفقات التسيير. يجب أن نشير كذلك إلى أن إنجاز تجهيزات هامة يدفع إلى

ظهر نفقات تسيير أخرى في شكل مصاريف صيانة هذه المنشآت الجديدة. (LALLIMIERE, 1994, pp. 214-215)

2- نفقات الاستثمار: يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت تقوم بزيادة حجم الاستثمارات الموجودة بحوزة الدولة. فالشهرة التي تحظى بها هذه النفقات تجذب جذورها في تحاليل الاقتصادي البريطاني "كينز" الذي برهن أن في فترة ركود اقتصادي، تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم بأدائه "مضاعف الاستثمار"، فلو افترضنا قيام الدولة بإنجاز استثمار معين (بناء طريق سيار) خلال فترة أزمة اقتصادية، فالنفقات العمومية "الاستثمارية" ستسمح بتوزيع الأجر على العمال والقيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين.

إن التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار يسمح بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الاستثماري، حيث يميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات برأس المال. لهذا يمكننا عد وملاحظة القطاعات التالية: المحروقات، الصناعات المصنعة، المناجم والطاقة، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتعليم.

4. المحور الرابع: تحليل دور الجباية المحلية في تمويل بلدية برج بوعريريج خلال

الفترة (2014-2018)

بعد القيام بعرض الضرائب والرسوم المحلية المحصلة لفائدة الجماعات المحلية في ظل النظام الجبائي الجزائري من خلال الجانب النظري من هذه الورقة البحثية، فإننا سنقوم بإسقاط ما تم تناوله أنفا على ميزانية بلدية برج بوعريريج، من خلال عرض وتحليل مكونات الإيرادات الجبائية وتطورها ومدى مساهمتها في تغطية النفقات المحلية للبلدية المعنية، وذلك خلال الفترة (2014-2018).

أولا: تحصيل الجباية المحلية (ضرائب ورسوم) لولاية برج بوعريريج خلال الفترة (2014-

2018)

من خلال معطيات الجدول الموالي الذي يوضح حصيلة الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة ولاية برج بوعريريج وتلك المحصلة لبلديات برج بوعريريج خلال الفترة (2014-2018) وما يتضمنه من إظهار للفروق المتفاوتة بين مساهمات مختلف الضرائب والرسوم، يتضح لنا أنه خلال الفترة (2014-2016) عرفت زيادة في حصيلة الجباية المحلية على مستوى ولاية برج بوعريريج بنسبة أكبر من الفترة (2016-2018) وذلك بسبب الإصلاحات التي عرفها النظام الجبائي الجزائري خلال سنة 2016، وهذا ما اتضح جليا في انعكاسه على حصيلة الضريبة المباشرة، فمن خلال ملاحظتنا لكل من الرسم على النشاط المهني والرسم على

القيمة المضافة يتضح لنا أنه من السنة (2014-2015) عرفت زيادة في نسبة TAP، TVA سواء من ناحية الحصيلة المقدمة للولاية بصفة عامة أو لبلديات برج بوعرييج، لتتخفف في الفترة (2015-2016) لتعاود الارتفاع خلال الفترة (2016-2017)، وتتنخفض خلال الفترة (2017-2018) ويمكن أن تعزى الزيادة في الحصيلة إلى التغيير الذي عرفته معدلات TAP، TVA خاصة بالنسبة لهذا الأخير الذي عرف زيادة في المعدل تقدر بـ 2 بالمائة.

أما بالنسبة للضريبة الجزافية فقد عرفت زيادة مضطربة خاصة بعد تحديد رقم الأعمال الأدنى للنظام الضريبي الحقيقي هو 30 مليون دينار جزائري، هذا ما أدى إلى خضوع أغلب المؤسسات إلى النظام الجزافي خاصة بعد تبسيطه فيما بات يعرف بالضريبة الجزافية الوحيدة.

بالعودة إلى الضريبة على الدخل العقاري، وعلى اعتبار العقار في جميع بلدان العالم هو الرسم الأساسي للجماعات المحلية نجد أن حصيلة الضريبة على الدخل العقاري، بالنسبة لبلديات ولاية برج بوعرييج خلال الفترة (2014-2018) في تزايد وقد عرف زيادة كبيرة خلال سنة 2017، قدرت بـ 100%، ويمكن إرجاع الزيادات في حصيلة الرسم العقاري خلال فترة الدراسة إلى اتساع الحضيرة السكنية سنويا من خلال توزيع الأراضي والسكنات بمختلف الصيغ ما أدى إلى تنشيط سوق العقار بالولاية، وهذا ما عكسه أيضا الزيادة في الرسم العقاري ورسم التطهير الذين عرفا زيادة بنسبة 100%.

الجدول (3): حصيلة الجباية المحلية (ضرائب ورسوم) لولاية برج بوعرييج خلال الفترة (2014-2018)

2018	2017	2016	2015	2014	الرسوم والضرائب	
32 372 584,46	25 591 413,00	26 773 145,00	21 006 616,00	16 126 209,00	الرسم العقاري	البلديات
-	-	-	-	-	+ رسم التطهير	الولاية
2 326 159 729,89	1 592 073 318,00	1 371 904 678,00	1 549 500 107,00	1 426 623 249,00	الرسم على	البلديات
732 571 949,90	740 093 398,00	677 509 936,00	707 171 114,00	637 893 334,00	النشاط المبي	الولاية
240 146 010,79	453 055 751,00	282 882 578,00	327 010 492,00	343 026 002,00	الرسم على	البلديات
-	-	-	-	-	القيمة المضافة	الولاية
217 534 884,94	223 755 162,00	200 080 142,00	168 402 312,00	109 082 836,00	الضريبة	البلديات
26 261 010,00	12 274 934,00	25 460 529,00	20 691 345,00	13 418 477,00	الجزافية	الولاية
24 103 280,81	53 173 717,00	26 367 846,00	21 001 462,00	17 326 126,00	الضريبة على	البلديات
-	-	-	-	-	الدخل العقاري	الولاية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات حصيلة النشاطات للسنوات (2014-2018)، المديرية الفرعية للتحصيل،

مديرية الضرائب، لولاية برج بوعرييج.

ثانيا: تحليل نفقات ميزانية بلدية برج بوعرييج

من خلال معطيات الجدول الموالي، يتضح لنا أن مجمل نفقات ميزانية بلدية برج

بوعرييج عرفت انخفاضا خلال الفترة (2014-2018)، رغم أنها سجلت ارتفاعا سنة 2015،

الإأمها انخفضت بعد ذلك وبشكل متزايد ابتداء من سنة 2016 ويمكن أن يعزى ذلك إلى إجراءات التقشف التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة وما انعكس بصورة جلية على نفقات التجهيز.

الجدول (4): حصيلة تطور نفقات ميزانية بلدية برج بوعربريج خلال الفترة (2014-2018).

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
نفقات التسيير	1 834 698 504,36	3 223 524 567,87	2 411 711 551,31	2 267 073 137,53	2 047 371
نفقات التجهيز	500 194 258,28	752 415 130,97	1 308 951 365,37	1 116 000 498,87	929 727 276,66
مجموع النفقات	2 334 892 762,64	3 975 939 698,84	3 720 662 916,68	3 383 073 636,40	2 977 098
نسبة تغير النفقات		0,70	-0,06	-0,09	-0,12

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الحساب الإداري للسنوات (2014-2018)، مكتب الميزانية، مصلحة المالية والمحاسبة، بلدية برج بوعربريج.

ثالثا: تقييم حصيلة الجبابة المحلية في ميزانية بلدية برج بوعربريج خلال الفترة (2014-2018)

من خلال الجدول الموالي، يتضح لنا أن الجبابة المحلية تلعب دورا مهما في تمويل ميزانية الجماعات المحلية محل الدراسة، حيث بقيت بنفس الأهمية خلال الفترة (2014-2018)، خاصة وأن ممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية انعدمت ابتداء من سنة 2016 بعد إجراءات التقشف، ورغم الإجراءات التي اتبعتها النظام الجبائي الجزائري والتي أدت إلى تحويل أغلب المكلفين إلى الضريبة الجزافية الوحيدة، إلا أن حصيلة الضرائب المباشرة كانت أكبر من حصيلة الضرائب غير المباشرة، وتبقى الضرائب الإلزامية للنظام الحقيقي لها حصة الأسد في كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وهذا ما توضحه معطيات الجداول الموالية.

الجدول (6): تقييم حصيلة الجبابة المحلية في ميزانية بلدية برج بوعربريج خلال الفترة (2014-2018)

	2014	2015	2016	2017	2018
الضرائب المباشرة	1 214 037 426,12	1 278 827 204,35	1 386 362 088,00	1 377 177 632,90	1 531 901 201,01
الضرائب غير المباشرة	298 219 273,02	295 821 947,04	278 756 433,48	421 730 733,71	219 548 897,25
ممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية	493 934 719,00	480 778 573,00	0,00	0,00	0,00
حصيلة الجبابة المحلية	2 006 191 418,14	2 055 427 724,39	1 665 118 521,48	1 798 908 366,61	1 751 450 098,26
نسبة حصيلة الجبابة المحلية إلى مجموع موارد الميزانية المحلية	28,91%	22,32%	20,10%	24,75%	28,02%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الحساب الإداري للسنوات (2014-2018)، مكتب الميزانية، مصلحة المالية والمحاسبة، بلدية برج بوعريج.

اتضح من خلال معطيات الجدول السابق أن حصيلة الضرائب المباشرة أكبر من حصيلة الضرائب غير المباشرة، ويوضح لنا الجدول الموالي أن الرسم على النشاط المهي، يحتل أهمية كبيرة في سلة الضرائب المباشرة فنسبتها تراوحت ما بين 92.78% و 88.52% خلال الفترة 2015-2018، وذلك على اعتبار أن الرسم على النشاط المهي ضريبة يتم تسديدها على المستوى المحلي، أي تسدد على مستوى مكان إقامة المشروع وليس على المكان الجبائي، أما بالنسبة لباقي الضرائب المباشرة تحتل أهمية أقل في سلة الضرائب المباشرة.

1- نسبة نمو الضرائب المباشرة:

الجدول (6): تطور حصيلة الضرائب المباشرة على مستوى بلدية برج بوعريج خلال الفترة (2014-2018)

رسم عقاري / رسم تطهير	الرسم على النشاط المهي	ضرائب أخرى مباشرة	المجموع	نسب التغير
10 819 188,78	1 126 413 548,33	76 804 689,01	1 214 037 426,12	-
0,89 %	92,78	6,33	100,0	
13 026 821,53	1 161 183 243,34	104 617 139,48	1 278 827 204,35	0,0533672
1,02 %	90,80	8,18	100,0	
20 083 015,27	1 150 075 407,27	108 101 832,73	1 278 260 255,27	-0,000443335
1,57 %	89,97	8,46	100,0	
39 199 786,30	1 187 396 578,52	150 581 268,08	1 377 177 632,90	0,07738438
2,85 %	86,22	10,93	100,0	
12 838 435,82	1 226 524 641,85	146 269 061,67	1 385 632 139,34	
0,93 %	88,52	10,56	100,00	0,006139009

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الحساب الإداري للسنوات (2014-2018)، مكتب الميزانية، مصلحة المالية والمحاسبة، بلدية برج بوعريج.

بالنسبة للضرائب غير المباشرة تبقى الأهمية الكبرى للرسم على القيمة المضافة، وذلك على اعتبار أن هذا النوع من الضرائب إلزامية للمكلفين بالضرائب التابعين للنظام الحقيقي، وبالتالي فإنه تبقى الإلزامية والرقابة على هذا النوع من المكلفين أدى إلى زيادة حجم الضرائب المفروضة عليهم، مقارنة بباقي الضرائب الأخرى التي لم تتجاوز 12.34% في أحسن الأحوال، وهذا ما أوضحه لنا الجدول الموالي.

2- نسبة نمو الضرائب غير المباشرة:

الجدول (7): تطور حصيلة الضرائب غير المباشرة على مستوى بلدية برج بوعرييج خلال الفترة (2018-2014)

نسب التغير	المجموع	الرسم على الاشهار	الرسم على رخصة البناء	رسم الحفلات	رسم الإقامة	رسم الذبح	الرسم على القيمة المضافة	
	298 219 273,02	15 430,00	9 389 705,00	2 017	0,00	0,00	286 797	2014
	0100,	0,01	3,15	0,68	0,00	0,00	96,17	نسبة %
-0,008038803	295 821 947,04	125 880,00	9 218 053,00	1 840	0,00	0,00	284 638	2015
	0100,	0,04	3,12	0,62	0,00	0,00	96,22	نسبة %
-0,057688463	278 756 433,48	217 030,00	12 807	1 904	0,00	0,00	263 828	2016
	0100,	0,08	4,59	0,68	0,00	0,00	94,64	نسبة %
0,51290045	421 730 733,71	84 900,00	18 657	1 869	3 692	0,00	397 427	2017
	0100,	0,02	4,42	0,44	0,88	0,00	94,24	نسبة %
-0,479409776	219 548 897,25	118 000,00	27 096	2 701	0,00	0,00	189 632	2018
	0100,	0,05	12,34	1,23	0,00	0,00	86,37	نسبة %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الحساب الإداري للسنوات (2014-2018)، مكتب الميزانية، مصلحة المالية والمحاسبة، بلدية برج بوعرييج.

رابعاً: مدى مساهمة الجباية المحلية في تغطية لنفقات البلدية برج بوعرييج:

الجدول (8): تغطية الجباية المحلية للنفقات البلدية برج بوعرييج خلال الفترة (2014-2018)

نسبة تغطية النفقات %	مجموع النفقات	حصيلة الجباية المحلية	السنوات
85,92	2 334 892 762,64	2 006 191 418,14	2014
51,69	3 975 939 698,84	2 055 427 724,39	2015
44,75	3 720 662 916,68	1 665 118 521,48	2016
53,17	3 383 073 636,40	1 798 908 366,61	2017
58,83	2 977 098 446,06	1 751 450 098,26	2018

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الحساب الإداري للسنوات (2014-2018)، مكتب الميزانية، مصلحة المالية والمحاسبة، بلدية برج بوعرييج.

من خلال الجدول السابق تتضح لنا أهمية الجباية المحلية في تغطية النفقات العمومية لبلدية برج بوعرييج حيث بلغت سنة 2014 مانسبته 85.92% ورغم التراجع الملموس التي عرفته خلال سنة 2016 إلى غاية 44.75 %، إلا أنها تبقى مهمة كمورد من موارد تغطية النفقات المحلية فهي تغطي نصف هذه النفقات خلال سنتي 2017-2018.

III- النتائج ومناقشتها:

رغم الإصلاحات التي عرفها النظام على الجبائي الجزائري، والهادفة إلى زيادة تحصيل الجباية المحلية خاصة بعد انهيار أسعار البترول بعد سنة 2017، أدى بالجزائر إلى توجه

نحو الجباية المحلية لتعويض الضرر الذي أحدثته بعد انهيار أسعار البترول خاصة وأن الميزانية الجزائرية تعتمد على الجباية البترولية كأهم مورد بالنسبة لها، وهذا ما أثبتته الزيادة التي عرفتها مختلف الضرائب والرسوم والتي تراوحت ما بين 39.11%، 100% خلال الفترة 2014-2018، ومست هذه الزيادة الضرائب المباشرة بشكل أكبر من الضرائب غير المباشرة، خاصة بعد إجراءات التقشف التي أدت إلى تخفيض الموارد الأخرى وما إلى زيادة أهمية الجباية المحلية كمورد من موارد ميزانية بلدية برج بوعريج.

- بالنسبة للفرضية الأولى بعد انهيار أسعار البترول سعت الجزائر إلى إصلاحات جبائية، وذلك من خلال قانون المالية لسنة 2016 وهذا ما يثبت صحة الفرضية؛
 - كما تثبت صحة الفرضية الثانية، فهناك تطور إيجابي في حصيلة الجباية المحلية لبلدية برج بوعريج؛
 - على اعتبار أن الجباية المحلية تمثل ما نسبته 28%-29% خلال الفترة 2014-2018 فهي تعتبر مورد هام من موارد الجباية المحلية لبلدية برج بوعريج وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛
 - تلعب الجباية المحلية دور مهم في تغطية النفقات العمومية لبلدية برج بوعريج، وهذا ما يؤكد الفرضية الرابعة لبحثنا.
- بناء على ما تم تناوله خلال هذه الورقة البحثية ومن خلال النتائج المتوصل إليها نقدم الاقتراحات التالية:
- لابد من توسيع القاعدة الإنتاجية لغرض زيادة التحصيل الجبائي وليس الرفع في معدلات الجبائية؛
 - لابد من دراسة الزيادة في معدلات الجبائية بما يتوافق وتحفيز الاستثمار؛
 - لابد من التخلي عن مركزية التمويل والتحصيل الجبائي بما يتوافق والاحتياجات والإمكانات المحلية.

الإحالات والمراجع

LALLIMIERE, P. (1994). *Encyclopédie De L'économie Et La Gestion*. Paris, France: Hachette.

الأمر رقم 08-02. (24 جويلية، 2008). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42، قانون المالية التكميلي لسنة 2008، المادة 26.

القانون رقم 01-16. (06 مارس، 2016). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم: 14.

- القانون رقم: 10-11. (22 جويلية، 2011). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية رقم: 37.
- القانون رقم: 07-12. (21 فيفري، 2012). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم: 12.
- المربي السيد حجازي. (2004). *النظم والقضايا الضريبية المعاصرة*. الاسكندرية، مصر: أليكس لتكنولوجيا المعلومات.
- أمنية بن خزناجي. (2019). جباية المؤسسة، مطبوعة موجهة لطلبة المحاسبة والجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي.
- حشيش و ع. أورشدي م. (1998). *مقدمة في الاقتصاد العام*. مصر: دار الجامعة الجديدة.
- خميسي قايدوي. (2016). *أساسيات في المالية العامة*. مطبوعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، الجزائر.
- عبد الرزاق إبراهيم الشخلي. (2001). *الإدارة المحلية - دراسة مقارنة*. الأردن: دار المسيرة للطباعة والنشر.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2019). وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 217.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2019). المادة 248.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2019). المادة 261 ب.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2019). المادة 261 د.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2019). المادة 261 ز.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2019). المواد 263، 263 مكرر، 263 مكرر 2.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2019). المادة 282 مكرر.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2019). المادة 282 مكرر 1.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2019). المادة 282 مكرر 05.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2019). المادة 274.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2019). المادة 276.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2019). المادة 282.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2019). المادة 42 والمادة 42 مكرر.
- قانون الضرائب غير المباشرة والرسوم المماثلة. (2019). وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 446.
- قانون الضرائب غير المباشرة والرسوم المماثلة. (2019). المادتين 21 و 23.
- قانون الضرائب غير المباشرة والرسوم المماثلة. (2019). المادة 161.
- قانون المالية. (2015). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 40.
- قانون رقم 06-2000. (2000). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 80. قانون المالية لسنة 2001. المادة 36.
- محمد عباس محرزوي. (2008). *اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة للدولة)* (الإصدار 02). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج. (2013). وزارة المالية، المديرية الفرعية للتحصيل مكتب البلديات، الموارد الجبائية للبلديات.
- نعيمة زيرمي، و سنوسي بن عومر. (2013، 07 31). الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات. مجلة *الاستراتيجية والتنمية*. 03(05).